

تونس تلوح بإغلاق حدودها والصين تجلي رعاياها:

جولة قتال شرسة تهز العاصمة الليبية ومدينة بنغازي

عواصم/وكالات
استأنفت الكتلان الليبية المتنازعة في جنوب العاصمة الليبية طرابلس أمس القتال والتصفت الغنيم سعيًا للسيطرة على المطار الرئيسي في المدينة في واحدة من أسوأ جولات القتال في البلاد منذ الإطاحة بمعمر القذافي عام 2011م.

وقتل نحو 200 شخص منذ اندلع القتال قبل أسبوعين في العاصمة وفي مدينة بنغازي في شرق البلاد حيث استولى تحالف من المقاتلين الإسلاميين والثوار السابقين على قاعدة



كبرى للجيش في المدينة. وترددت أصدا انفجارات القذائف المدفعية والمدافع المضادة للطائرات في طرابلس منذ الصباح الباكر الخميس بعد يوم على موافقة الفضائل على هدنة تسمح لرجال الاطفاء باخامد حريق اندلع في أحد مخازن الوقود جراء إصابة أحد الخزانات بصاروخ.

ولم تتمكن الحكومة المركزية الهشة في ليبيا وجيشها الحديث النشأة بعد ثلاث سنوات من الإطاحة بحكم القذافي من فرض سيطرتها على الكتلان المسلحة للثوار السابقين.

وقال سكان محليون وضباط في الجيش: إن تحالفا من المقاتلين والثوار السابقين هجما على قاعدة للقوات الخاصة في شرق بنغازي وأجبروا الجيش على التراجع. وأضاف السكان: إن لا وجود ملحوظ للجيش أو الشرطة في المدينة أمس بعد يومين على قيام مقاتلين ينتمون لجماعة أنصار الشرعية والتحالف الثوار السابقين المعروف بمجلس شورى بنغازي بالاستيلاء على قاعدة رئيسية للقوات الخاصة.

وستقط ليبيا خلال الأسبوعين الماضيين فريسة لأسوأ أعمال عنف فيها منذ انتفاضة عام 2011م التي أطاحت بمعمر القذافي مما دفع الولايات المتحدة والأمم المتحدة إلى إجلاء دبلوماسيينها عن طريق البر إلى تونس مصحوبة بحماية طائرات أف 16. كما سحبت ألمانيا ودول أوروبية أخرى دبلوماسيينها.

ولوحث تونس باحتمال إغلاق حدودها مع ليبيا حالما تستدعي الضرورة ذلك، في ظل ما وصفته بالتدفق الهائل للاجئين القادمين من الأراضي الليبية.

وقد حذر وزير الخارجية التونسي منجي الحامدي من أنه ليس بوسع بلاده مواكبة هذا العدد من اللاجئين، الذين يتزايدون في ظل استمرار القتال بين فصائل متناحرة في ليبيا.

خير وسيلة للدفاع هي الهروب..



مجلس الأمن يبحث الوضع المتدهور بغزة

الأمم المتحدة تنتقد التحدي الإسرائيلي وتحذر من كارثة إنسانية

نتانيا هو: الجيش الاسرائيلي سيواصل تدمير الأنفاق

عواصم/وكالات
بحث مجلس الأمن الدولي أمس الوضع المتدهور في قطاع غزة وما خلفه العدوان الإسرائيلي من ويلات ومأساة ناجمة عن الهجمات العسكرية على المنازل والمدارس والمستشفيات ومنشآت الأمم المتحدة بغزة وذلك بعد إدانة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التحدي الإسرائيلي للقانون الدولي حيث نددت المفوضة نافي بيلاي أمس بما اعتبرته "تحدياً متعمداً" للقانون الدولي من جانب إسرائيل في هجومها على قطاع غزة.

وشجبت بيلاي الهجمات العسكرية الإسرائيلية على المنازل والمدارس والمستشفيات ومنشآت الأمم المتحدة في غزة قائلة أمام الصحفيين "لا شيء من هذه الأمور يبدو في عرضيا، يبدو وكأنه تحديا متعمدا للالتزامات التي يفرضها القانون الدولي على إسرائيل".

من جانبه أعلن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قطاع غزة منطقة كارثة إنسانية، وطلب الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها تجاه منطقة الكارثة.

وقالت وكالة الأنباء الفلسطينية إن عباس طلب من "الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، بتحمل مسؤولياته مع المجتمع الدولي، واتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات لإعلان غزة كمنطقة كارثة إنسانية، وذلك للوقوف عند الاحتجاجات للملحة لأهلنا في القطاع، بما فيها حدث الوكالات والمؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة لتقديم المساعدات العاجلة في ظل حالة الطوارئ الإنسانية التي يشهدها القطاع".

إلى ذلك أكدت إسرائيل أمس أنها لن تسحب قواتها من غزة قبل أن تنجز مهمتها المتمثلة بتدمير شبكة الأنفاق رغم انتقادات الأمم المتحدة الشديدة بسبب الخسائر الكبيرة في أرواح المدنيين.

وأكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو أن إسرائيل ستواصل تدمير الأنفاق في قطاع غزة سواء تم التوصل إلى وقف إطلاق نار أو لم يتم الاتفاق عليه.

وقال نتانياهو "نحن مصممون على إتمام هذه المهمة سواء مع وقف إطلاق النار أو بدون، ولن نوافق على أي مقترح لا يسمح للجيش الإسرائيلي بإنهاء هذا العمل". وأضاف "بواصل الجيش التحرك بكل قوته حتى يقوم الجنود بالقضاء على الأنفاق الإزهاية التي يمكن استخدامها للخطف وقتل مواطنين إسرائيليين من خلال شن هجمات متعددة على أراضيها".

وشدد نتانياهو أيضا على أن الجيش لا يستطيع "ضمان النجاح بنسبة 100%" في تحديد مواقع الأنفاق "مع أن جنودنا حققوا



إنجاحات مثيرة للإعجاب". واعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بان تدمير الأنفاق ليس سوى "الخطوة الأولى من نزع السلاح في قطاع غزة".

واستدعت إسرائيل في وقت سابق الخميس 16 ألف جندي إضافي من قوات الاحتياط لتعزيز قواتها التي تنفذ عمليات عسكرية داخل قطاع غزة منذ 17 يوليو. وأدت الغارات وعمليات القصف الإسرائيلية إلى مقتل أكثر من مئة فلسطيني في يوم واحد الأربعاء.

وبأني أمر الاستدعاء بعدما أعلنت واشنطن موافقتها على تزويد إسرائيل بكميات جديدة من الذخائر لتعويض تراجع مخزونها وتراجع الإردانة الأمريكية الشديدة للقصف الذي استهدف مدرسة تابعة

لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في جباليا، شمال قطاع غزة.

وقالت المتحدثة باسم الجيش الإسرائيلي ان "الجيش اصدر 16 ألف أمر تعبئة إضافي للسماح بتبديل القوات على الأرض، ما رفع عدد جنود الاحتياط إلى 86 ألفا". وأمس استؤنفت عمليات القصف على غزة ما أدى إلى مقتل حوالي عشرة أشخاص وارتفاع حصيلة القتلى الفلسطينيين إلى حوالي 1374 منذ بدء الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في 8 يوليو بينهم أكثر من 245 طفلا بحسب البوينييسيف.

وفي الجانب الإسرائيلي قتل 56 جنديا ما يشكل أعلى خسائر تلحق

وندد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بقصف المدرسة، وقال لدى وصوله إلى سان خوسيه في كوستاريكا "تعرضت هذا الصباح مدرسة تابعة للأمم المتحدة تستقبل آلاف العائلات الفلسطينية لهجوم يستدعي الإدانة، هذا غير مبرر، ويستوجب المحاسبة وإحراق العدالة".

كما ندد البيت الأبيض بالهجوم في بيان متحفظ تجنب ذكر إسرائيل، وجاء في بيان البيت الأبيض ان "الولايات المتحدة تدين قصف مدرسة تابعة لغزة الذي أدى إلى مقتل وإصابة فلسطينيين أبرياء بينهم أطفال وعاملون في وكالات الأمم المتحدة الإنسانية".

وفي وقت لاحق أعلن البنتاغون انه وافق على طلب إسرائيل الحصول على ذخائر إضافية لمخزونها. وقال البنتاغون أن الجيش الإسرائيلي طلب في 20 يوليو إعادة إمداده بالذخائر بسبب انخفاض مخزونات، مشيرا إلى انه وافق على بيعه هذه الذخائر بعد ثلاثة أيام من ذلك.

وصرح المتحدث باسم البنتاغون جون كيري في بيان ان "الولايات المتحدة التزمت ضمان أمن إسرائيل، وأنه لأمر حاسم للمصالح القومية الأميركية مساعدة إسرائيل على أن تتطور وتحافظ على قدرة قوية وفعالة في مجال الدفاع عن النفس". وأضاف ان صفقة التسليح هذه تتناسب مع هذه الأهداف".

وكانت منظمة العفو الدولية حرضت الولايات المتحدة على وقف إمداد إسرائيل بالأسلحة. وقالت في عرضة وجهتها إلى وزير الخارجية الأمريكي جون كيري "لقد ان الأوان للحكومة الأميركية لكي تعلق نقل أسلحة إلى إسرائيل والسعي لفرض حظر دولي على الأسلحة إلى كل أطراف النزاع".

وأعلنت حماس انها أطلقت صواريخ على تل اببي ومدينة عسقلان (جنوب) ردا على قصف السوق والمدرسة التابعة لاونروا. وأعلن الجيش الإسرائيلي ان صاروخا سقط في منطقة تل اببي وتعلق اعتراض آخرين فوق عسقلان. وأشار إلى سقوط 81 صاروخا في إسرائيل الأربعاء.

وفي طهران، أكد قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني اللواء قاسم سليماني ان نزع سلاح المقاومة وهم لن يتحقق "وحت حركة حماس في غزة على تكثيف عملياتها ضد إسرائيل متوقدا برد في الوقت المناسب".

الصحة العالمية: 1300 إصابة منها 729 وفاة

إعلان حالة الطوارئ في سيراليون بعد انتشار وباء ايولا

فري تاون/وكالات
فرضت سيراليون حالة الطوارئ في البلاد بعد انتشار وباء ايولا، فيما ألغى الرئيس رحلة إلى واشنطن للمشاركة في قمة تضم حوالي 50 رئيساً أفريقياً تعقد الأسبوع المقبل. وأعلن رئيس سيراليون أرنست باي كوروما حالة الطوارئ أمس، وألغى رحلة كانت مقررة لحضور القمة الأمريكية - الأفريقية، حيث تحاول البلاد احتواء وباء ايولا. وقال الرئيس في خطاب موجّه إلى الأمة بثه التلفزيون، "أن تحديات استثنائية تتطلب إجراءات استثنائية. إن فيروس مرض ايولا يطرح تحديا غير عادي لأمتنا".

وأضاف: "بالتالي أعلن حالة الطوارئ العامة لكي تتمكن من اعتماد طريقة أقوى للقضاء على انتشار المرض". وقال إنه ألغى زيارة إلى واشنطن للمشاركة في قمة تضم حوالي 50 رئيساً أفريقياً تعقد الأسبوع المقبل. وأوضح أنه سيغادر إلى غينيا لحضور قمة اقليمية حول الأزمة تضم رؤساء سيراليون وليبيريا وغينيا وساحل العاج، وأعلن عن سلسلة إجراءات لمكافحة المرض في إطار حالة الطوارئ وتشمل فرض حجر صحي على مناطق انتشار المرض ونشر قوات أمنية

لحماية الطواقم الطبية.

وحظر كل التجمعات العامة غير المرتبطة بحملة مكافحة المرض وأطلق حملات تفتيش في المنازل لوضع الأشخاص الذين يشتبه أنهم مصابون بالمرض قيد الحجر الصحي، وذلك في المناطق التي سجل فيها انتشار المرض. والفي الرئيس أيضا رحلات وزرائه ومسؤولين رسميين آخرين إلى الخارج إلا في الحالات الضرورية جدا. وقال إن هذه الإجراءات ستطبق لمدة 60 إلى 90 يوما على أن يعاد تقييم العمل بها. وأعلن كوروما 4 أغسطس "اليوم الوطني للبقاء في المنازل" من أجل وقف انتشار المرض.

وأعلنت منظمة الصحة العالمية أمس أن حصيلة وباء الحمى النزفية الناجم إلى حد كبير عن فيروس ايولا في أفريقيا الغربية تزداد تقاطعا، وقد سجل ما يفوق 1300 إصابة منها 729 وفاة حتى 27 يوليو.

وتم تسجيل 57 وفاة بالمرض خلال أربعة أيام. وأوضحت منظمة الصحة العالمية في بيان أنها تبليغ بالأجمال بين 23 و27 (يوليو)، 122 إصابة جديدة (مؤكدة ومحتملة ومشبوهة) و57 وفاة في غينيا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون.

افقرة: أ.ف.ب.
كشفت استطلاع للرأي نشر الليلة قبل الماضية في الولايات المتحدة أن الاتراك منقسمون جدا حول أداء رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان على مدى 11 عاما، مع بقائه الاوفر حظا للفوز في الانتخابات الرئاسية الشهر المقبل.

وستنتخب تركيا للمرة الاولى رئيسها بالاقتراع العام المباشر في العاشر من اغسطس الحالي في اطار توترات سياسية حادة واتهامات بالفساد في حكومة اردوغان.

وقال 44% ممن استطلعهم مركز بيو للاحاث من 1000 وشخص، بين 11 ابريل و14 مايو، ان رئيس بلدية اسطنبول السابق وحزب العدالة والتنمية الاسلامي المحافظ قاندا تركيا في الاتجاه الصحيح. لكن 51% منهم قالوا انهم غير راضين عن الطريق

والاشطن / وافق مجلس النواب الاميركي، الذي يهيمن عليه النواب الجمهوريون، أمس الأول على ملاحقة الرئيس باراك اوباما قضائيا بتهمة تجاوز حدود السلطة، في اجراء غير اعتيادي وضعه الديمقراطيون في خانة المناورة الانتخابية.

وصوت المجلس بأغلبية 225 نائبا مقابل 201 لصالح قرار يجيز لرئيسه جون باير البدء بملاحقة الرئيس قضائيا بتهمة تجاوز سلطاته الدستورية بعدم التزامه بالكامل بنصوص قانون اصلاح النظام الصحي في 2010.

وصوت جميع النواب الديمقراطيون ضد هذا القرار. ويرى العديد من النواب الديمقراطيون في هذا الاجراء مفارقة لان الجمهوريين الذين يأخذون على اوباما عدم التزامه بالقانون المسمى "اوباماكير" يعارضون اصلا هذا القانون.

الاتراك منقسمون حول اداء اردوغان قبل الانتخابات الرئاسية



الذي تسلكه بلادهم. وقال مركز الابحاث الاميركي: ان "نصف (المستطلعين) يقولون ان وضع الاقتصاد جيد في حين ان 46% يقولون انه سيئ. ويعتبر 48% ان لاردوغان تأثيرا ايجابيا على البلاد والعدد نفسه يرى عكس ذلك".

ودعمت غالبية من الاتراك التظاهرات التي هزت البلاد العام الماضي وانتقدت 55% الطريقة التي لجأ اليها اردوغان لقمعها بالقوة.

وخلال السنوات التي امضاها في الحكم حد اردوغان من نفوذ الجيش في البلاد لكنه يواجه اليوم اخطر ازمة مع سلسلة اتهامات موجهة ضده وللمقربين منه تتعلق بالفساد وتهريب الذهب والتجارة غير المشروعة مع ايران.

وكان الرؤساء الاتراك السابقين دور بروتوكولي

مجلس النواب الأميركي يجيز محاكمة أوباما بتهمة خرق الدستور «ضمن مناورات انتخابية»

ويمثل هذا الاجراء الوجه القضائي للاتهام السياسي الذي يوجهه الجمهوريون للرئيس منذ سنوات، والذي زادت حدته قبيل الانتخابات التشريعية المقررة في نوفمبر القادم، ومفاده ان باراك اوباما تحول الى حاكم مطلق الصلاحيات يحكم بمراسيم ويفسر القوانين على هواه.

وكتب بايتر في مقال نشر الاثنين الماضي ان "الرئيس اوباما تجاوز سلطاته الدستورية ومن مسؤولية مجلس النواب الدفاع عن الدستور".

وفحوى الاتهام الموجه للرئيس في شأن "اوباماكير" هو ارجاؤه مرتين موعد البدء بتطبيق مفاعيل هذا القانون على ارباب العمل. كذلك فإن الرئيس اصدر في 2012 مرسوما رئاسيا شرع بموجبه لمدة محددة اوضاع 580 الف مقيم غير شرعي، كما اتخذ اجراءات اخرى بموجب مراسيم مماثلة معلا قراراته تلك بالشلل الذي يعاني منه الكونغرس المنقسم بين مجلس نواب جمهوري ومجلس شيوخ ديمقراطي.

وصوت مجلس النواب مرارا لإلغاء قانون "اوباما كير"، ولكن مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الديمقراطيون عرقل جهود لغائه. وكانت الحكومة الأمريكية الفيدرالية عانت من أزمة مالية. وأواخر العام 2013م، بسبب عدم إقرار النواب الجمهوريين في مجلس النواب الأمريكي، الموازنة الحكومية واشتراطهم سحب اوباما قانون الرعاية الصحية، مما أدى إلى توقف جزئي للنشاط في بعض الدوائر الفيدرالية غير الأساسية. وتم الخروج من الأزمة بعد توصل الأعضاء الديمقراطيين والجمهوريين في الكونغرس إلى اتفاق، من أجل رفع سقف الديون لتمكين الحكومة من تسديد ديونها وتفاذي الإعلان عن إفلاسها.

ولكن القرار الذي اقتره مجلس النواب، أمس الأول، لا يعني ان الرئيس سيلاق حكما امام القضاء، ذلك ان السلطة القضائية تردد كثيرا في الدخول على خط التحكيم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.